

قضايا مؤتمر الحوار (حقوق وحرريات)

3 ملايين مهمش يهددون بالثورة إذا لم يشاركوا في الحوار



قرارات شجاعة

أحمد الأهدل

بعد الجدل الصاخب الذي طغت ظلاله وأثاره على الشارع اليمني، حول مسألة توحيد الجيش، وانتهاء الانقسام في المؤسسة العسكرية، خرج الرئيس عبدربه منصور هادي يوم الأربعاء الماضي، عن صمته الطويل، الذي تمسك به خلال الفترة الماضية - خرج بالقرار الجمهوري رقم «١٠٤» الذي حمل الكثير من الدلالات القاطعة، على كراز ميثه وحكمته الفائقة في كيفية تعامله مع الشأن العسكري، بحكمة وخبرة ومهارة عالية، تجعل -من الضرورة بمكان- القبول بها، وعدم التشكيك فيها أو في إيجابيتها مع المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، كما دلت قرارات الأربعة الانضباط العالي المتزن الذي يتمتع به الجيش اليمني وقادته الأبطال، الذين تقبلوا منطوق القرار، بصدر رحبة، وعلى غاية من القبول والطاعة العسكرية والتنفيذ، الذي أثبت على الصعيد العسكري الديناميكية والاحترافية العالية، التي اتصف بها العميد أحمد علي عبدالله صالح قائد قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة سابقا، في كيفية التعامل مع قرارات القائد الأعلى، وبالتالي فإن كل هذه الدلائل تنتظم ويأثر رجعي، لتدل أولاً على حكمة الزعيم علي عبدالله صالح باني هذا الجيش اليمني العظيم، وعلى العقيدة العسكرية التي غرسها في وجدان منتسبي وحدات الجيش وتشكيلاته العسكرية ثانياً. وبالتالي نجد حيثيات القرار ومضمونه، كان محل ارضاء الجميع، حيث جعل المكونات الرئيسية للجيش أربعة مكونات رئيسية، وهي القوات البرية والبحرية والجوية وقوات حرس الحدود... بينما استحداث القوات الخاصة، التي دعمها القرار بالكثير من القوات الضاربة، والوحدات النوعية المتخصصة، يشير إلى أنها ستحتل مركز الاحتياط القتالي للقائد الأعلى، والذي من خلاله سوف تحافظ على التوازن القيادي والاداري الأعلى، وهي نفس مهام وواجبات الحرس الجمهوري سابقاً، بالإضافة إلى أن القرار نص على تعديل الاحتياط الاستراتيجي العسكري وجعله في اطار وحدات اضافية أخرى، تمثلت في مجموعة الصواريخ «سكود وتوشكا» والتي تتكون من ثمانية ألوية، والوية الحرس الرئاسي.. كما استحدثت القرار مناصيب في وزارة الدفاع هما منصب المفتش العام والناطق الرسمي، هذه الأمور التي أضفت على القرار الكثير من الإيجابية، وبالنظر إلى الإيجابيات التي اتصف بها القرار، كانت تنتظم في مطالب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتجه في نفس هذا الاتجاه منذ تحقيق الوحدة اليمنية.

ذلك الفقر الطاغى على هذه الفئة. ويذهب عدد من الباحثين والمهتمين بحقوق هذه الفئة، وكذا نتائج بعض الدراسات إلى أن فئة المهمشين «الادخام» لا يريدون مدناً معزولة عن المجتمع، ولا يجب أن تعيش في «محاوي» كما يسمونه.. ويجب أن يكون المجتمع كله مشاركا في نظافة مدنتنا، فمن العيب أن يكون هناك من اليمنيين من يرمي بالأوساخ في الشارع وأخر مهمته أن ينظف تلك الأوساخ.

إقصاء من المبادرة

□ وقيل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي من المفترض أن تدرج ضمن محاوره في جانب «الحقوق والحرريات الخاصة»، قضية المهمشين أو ما يعرف بـ«الادخام»، فإن هذه الفئة تعتبر انهم أقصوا حتى من تنفيذ المبادرة الخليجية في الجانب الخاص بهم.

ويقول نعمان قائد رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين في تصريحات صحافية أنهم استبعدوا من جانب تنفيذ بنود المبادرة الخليجية.. نذكر أن حكومة «الوفاق الوطني» التزمت بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس حقوق الإنسان حيالنا خاصة إلزام الحكومة بضرورة إيجاد الحلول العاجلة للحد من التفاوت المعيشي وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وحقوق العمل وتوفير الأمن والضمان الاجتماعي.

وقد تجاهلت حكومة محمد سالم باسندوة تنفيذ هذه الحزمة التي التزمت بها.

ويقول قائد إن المبادرة الخليجية وآلياتها المزمرة وقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان بجنيف قد أوضحت وحددت من هي تلك الفئات المعنية بذلك.. كما أن القرارات أيضا حددت من هي الجهات المعنية بتنفيذها.

وفي هذا الاتجاه ترى مجموعة من فئة المهمشين الناشطين على الساحة أن حكومة «الوفاق الوطني».. قد خذلنا وعملت على إقصائنا رغم القرارات الأممية وبنود المبادرة الخليجية وآلياتها الواضحة في هذا الأمر، وهو ما عكس نفسه على تنفيذ المبادرة الخليجية من قبل الحكومة واللجنة الوزارية أو اللجنة الفنية «التحضيرية» لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

أجندة أمام مؤتمر الحوار

□ وبحسب استطلاعات للرأي شملت فئة المهمشين خلال الفترة القليلة الماضية حول رؤيتهم ومشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني.. أكد الغالبية العظمى منهم على ضرورة إشراكهم في مؤتمر الحوار الوطني وأن يخصص لهم المؤتمر جزءاً من وقته باعتباره شريحة وفئة مهمة في النسيج الاجتماعي.

فيما يرى ناشطون في مؤسسات ومنظمات مجتمعية يمنية، أن عدم إشراكهم في مؤتمر الحوار الوطني، وعدم الالتفات لهم في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة، يعزز جوانب السخط لديهم، ويشعرهم بضرورة استخدام أساليب أخرى، كالعنف مثلاً.

وتؤكد تلك الأطراف المجتمعية على أهمية أن يركز مؤتمر الحوار الوطني على إخراج هذه الفئة من الحالة التي هم عليها من التهميش والإقصاء والعمل على ملامسة واقعهم ومعرفة متطلباتهم، كفئة من هذا المجتمع حتى تؤمن أنها جزء منه.

وتطالب أطراف مجتمعية أخرى ناشطة على ضرورة وأهمية أن يقر مؤتمر الحوار الوطني التعليم اللازمي لهذه الفئة، وأن يتم إخضاعهم لتعليم نوعي، لأن ذلك سينهي حالة التهميش التي تعيشها هذه الفئة.

ويوجه ماجد درويش الجمل نائب رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين عبر تصريحات صحافية رسالة إلى حكومة الوفاق، وإلى مؤتمر الحوار الوطني مفادها.. «نحن مواطنون بلا وطن».. «نحن نطمح من مؤتمر الحوار الوطني تحقيق المساواة ودمجنا مجتمعياً.. وان يزيل عنا هذا التمييز الحاصل بحقنا».. أما موسى حسن راجح وهو من فئة المهمشين أيضاً فيختصر قضيتهم في بضع كلمات.. يقول: نريد إدماننا في المجتمع.. نريد أن نكون يمينيين كالآخرين.. وإذا كانوا قد خصصوا للمرأة داخل الأحزاب والمؤسسات الحكومية (٢٠٪).. فنحن لا نريد أكثر من (١٠٪) فقط.

المهمشون:

نعاني من الاضطهاد والإقصاء من قبل النخب السياسية

استبعادنا من فنية الحوار تهميش لقضيتنا

نطالب بالمساواة وإلحاقنا بالوظائف الحكومية والعسكرية

الحقوق دون تمييز «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحرريات دون تمييز من أي نوع.. بسبب العنصر أو النوع أو الجنس أو اللغة أو الدين.. أو الأصل الوطني أو الاجتماعي»..

رؤية الدستور والتشريعات لفئة المهمشين

□ لا توجد في قوانين وتشريعات الجمهورية اليمنية، ما يخل بحقوق ومواطنة فئة المهمشين، أو تمييزهم عن بقية فئات المجتمع.

ولقد جاء الدستور اليمني ملتزماً بمفاهيم الدولة المدنية ومبادئ حقوق الإنسان.. وكذا جاءت العديد من التشريعات والقوانين النافذة لتؤكد على تلك الحقوق.

رغم وجود أعطاب وخلل واضح في العديد من القوانين، إلا أنها في مجملها تدعو لرفع المعاناة والعنف والتمييز والانتهاك على فئة المهمشين «الادخام» الأشد فقراً، لكن سطوة الأعراف والتقاليد وتوارث هذا التمييز ضد المهمشين فإن الكثير من القوانين تصير دون جدوى بل يتم تفسيرها واعتسافها لصالح «القبيلي» لا الخادم المهمش.

إمكانية إدماجهم

يرى العديد من الناشطين في الدفاع عن حقوق وحرريات فئة المهمشين «الادخام» أن هذه الفئة تعيش بمعزل عن المجتمع.. فغامة المجتمع لا يشاركون هذه الفئة أفرانهم أو أجزائهم، مثلاً.. ويرجع المهتمون بهذه الفئة أسباب ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط هذه الفئة وعدم ثققتهم بمخرجات التعليم.. وعزز من

عند مناقشة مؤتمر الحوار الوطني ضمن قضاياها وتحديداً في المحور التاسع (الحقوق والحرريات) قضية «المهمشين»، وهي الفئة الكبيرة ضمن المجتمع والتي أكد الغالبية منهم على ضرورة أن يخصص لهم مؤتمر الحوار المساحة المناسبة من وقته باعتباره شريحة مهمة في النسيج الاجتماعي.

وتعتبر فئة «المهمشين» أن استبعادهم من اللجنة الفنية للحوار هو ضمن التمييز الذي يمارس ضدهم، وأن تجاهل قضيتهم في مؤتمر الحوار الوطني من الممكن أن تفتح الباب أمام خيار العنف واللجوء إلى المنظمات والدول الكبرى لإيقاظ الضمير العالمي لنصرة قضيتهم.. «الميثاق» تفتح هذا الملف، القضية وأبعادها ومعالجتها من قبل مؤتمر الحوار الوطني»:

كتب: عبدالفتاح الأزهرى

□ «المهمشون»، أو ما يصطلح على تسميتهم بـ«الادخام»، هم اليمنيون من ذوي البشرة السوداء.. يقطنون محافظات عدة، ويتركز وجودهم أكثر في المناطق الساحلية.

مهمشون أم عبيد!!!

لا توجد إحصائيات دقيقة لأعداد فئة «المهمشين»، لكن بعض التقديرات الرسمية والأهلية تشير إلى أن تعدادهم السكاني يتراوح ما بين المليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة، من بين تعداد سكان الجمهورية المقدر بحوالى (٢٤) مليون نسمة.

هذه الفئة المهمشة تغلب عليها حالة الفقر الشديد، وتتسم حياتهم بالسوء في المأكل والملبس والسكن، وتميزهم تجمعات سكنية خاصة، تسمى «المحاوي» وهي جمع كلمة «محاوي» التي تستخدم للإشارة إلى تجمعهم السكاني، وكلمة «محاوي» تعني لغويًا موضع الكلاب، حيث كان يستخدم هذا المصطلح في المناطق الريفية المجاورة لمدينة زيد في تهامة للإشارة لتجمعات مساكن العبيد.

لا توجد في قوانين الجمهورية تشريعات تخل بحقوق مواطنهم أو تميزهم عن بقية المجتمع، ويمكن لبناء هذه الفئات الالتحاق بالتعليم العام في أي من مستوياته واختيار التخصصات التي يرغبون فيها إذا ما أرادوا هم ذلك، لكنهم يجمعون.

غير أن الكثير من فئة «المهمشين» يعتبرون أن الوظيفة العامة والمناصب الحكومية والعسكرية، لازالت خطأ أحمر بالنسبة لهم.. ولا يسمح لرجالهم سوى بالالتحاق بقطاع النظافة، وليس أمام نساؤهم سوى امتحان التسول، حيث تستوعبهم الحكومة للعمل في قطاع النظافة، حتى أصبحت مهنة محصورة عليهم، الأمر الذي جعلهم يشعرون بوجود تمييز غير متعمد في حقهم، ويمارس القطاع الخاص نفس النهج إذ يتم استيعاب أبناء هذه الفئة للعمل في النظافة دون غيرها.

عنصرية وتمييز

ويرى العديد من الباحثين والمهتمين بقضية فئة المهمشين، وكذا البحوث والدراسات أن هذه الفئة تتعرض للعنصرية والعنف والتمييز الاجتماعي داخل المجتمع اليمني، ويمكن هنا أن نوجز أهم تلك الانتهاكات الممارسة ضد فئة المهمشين «الادخام» بحسب تلك الآراء ونتائج الدراسات والبحوث والتي منها:

- الحرمان من الحقوق والمواطنة المتساوية.
- الحرمان من الخدمات العامة بمختلف أشكالها.
- اتساع مساحة الفقر والبطالة وامتثال التسول في هذه الفئة دون جهود حكومية أو مجتمعية لمعالجة ذلك.
- حرمانهم من حقوق العمل.. من «عقود، راتب عادل، ضمان صحي، تثبيت في الوظيفة» وغيرها من الحقوق.
- حرمانهم من حق التعليم ومجانته وعزلهم في مدارس منفصلة «بدء منذ سنوات ماضية جهود لمعالجة هذا الجانب ويتم استيعاب هذه الفئة في المدارس الحكومية».
- حرمانهم من المشاركة في الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- عدم وجود قانون يحرم ويجرم التمييز ضدهم كما كان موجوداً في الجنوب قبل الوحدة.

لنا بصدد التأكيد هنا على أن جميع البيانات السماوية والمعتقدات الأرضية قد أكدت جميعها على مبدأ حفظ وصون كرامة الإنسان، فالعدالة والمواطنة المتساوية والحق هي من المفاهيم الأساسية لتلك الأديان والمعتقدات.

لكن علينا هنا الإشارة إلى أن التشريعات الدولية لحقوق الإنسان قد جاءت لتؤكد على كل القيم الإنسانية السامية، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد خلص في مختلف مواده الثلاثين للتأكيد على جملة من المبادئ.. منها:

- الحرريات والمساواة والكرامة الإنسانية «يولد الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق»..
- تجريم وتبذير العبودية أو العنصرية لجهة اللون.
- التمتع بكافة

□ «المهمشون»، أو ما يصطلح على تسميتهم بـ«الادخام»، هم اليمنيون من ذوي البشرة السوداء.. يقطنون محافظات عدة، ويتركز وجودهم أكثر في المناطق الساحلية.

مهمشون أم عبيد!!!

لا توجد إحصائيات دقيقة لأعداد فئة «المهمشين»، لكن بعض التقديرات الرسمية والأهلية تشير إلى أن تعدادهم السكاني يتراوح ما بين المليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة، من بين تعداد سكان الجمهورية المقدر بحوالى (٢٤) مليون نسمة.

هذه الفئة المهمشة تغلب عليها حالة الفقر الشديد، وتتسم حياتهم بالسوء في المأكل والملبس والسكن، وتميزهم تجمعات سكنية خاصة، تسمى «المحاوي» وهي جمع كلمة «محاوي» التي تستخدم للإشارة إلى تجمعهم السكاني، وكلمة «محاوي» تعني لغويًا موضع الكلاب، حيث كان يستخدم هذا المصطلح في المناطق الريفية المجاورة لمدينة زيد في تهامة للإشارة لتجمعات مساكن العبيد.

لا توجد في قوانين الجمهورية تشريعات تخل بحقوق مواطنهم أو تميزهم عن بقية المجتمع، ويمكن لبناء هذه الفئات الالتحاق بالتعليم العام في أي من مستوياته واختيار التخصصات التي يرغبون فيها إذا ما أرادوا هم ذلك، لكنهم يجمعون.

غير أن الكثير من فئة «المهمشين» يعتبرون أن الوظيفة العامة والمناصب الحكومية والعسكرية، لازالت خطأ أحمر بالنسبة لهم.. ولا يسمح لرجالهم سوى بالالتحاق بقطاع النظافة، وليس أمام نساؤهم سوى امتحان التسول، حيث تستوعبهم الحكومة للعمل في قطاع النظافة، حتى أصبحت مهنة محصورة عليهم، الأمر الذي جعلهم يشعرون بوجود تمييز غير متعمد في حقهم، ويمارس القطاع الخاص نفس النهج إذ يتم استيعاب أبناء هذه الفئة للعمل في النظافة دون غيرها.

عنصرية وتمييز

ويرى العديد من الباحثين والمهتمين بقضية فئة المهمشين، وكذا البحوث والدراسات أن هذه الفئة تتعرض للعنصرية والعنف والتمييز الاجتماعي داخل المجتمع اليمني، ويمكن هنا أن نوجز أهم تلك الانتهاكات الممارسة ضد فئة المهمشين «الادخام» بحسب تلك الآراء ونتائج الدراسات والبحوث والتي منها:

- الحرمان من الحقوق والمواطنة المتساوية.
- الحرمان من الخدمات العامة بمختلف أشكالها.
- اتساع مساحة الفقر والبطالة وامتثال التسول في هذه الفئة دون جهود حكومية أو مجتمعية لمعالجة ذلك.
- حرمانهم من حقوق العمل.. من «عقود، راتب عادل، ضمان صحي، تثبيت في الوظيفة» وغيرها من الحقوق.
- حرمانهم من حق التعليم ومجانته وعزلهم في مدارس منفصلة «بدء منذ سنوات ماضية جهود لمعالجة هذا الجانب ويتم استيعاب هذه الفئة في المدارس الحكومية».
- حرمانهم من المشاركة في الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- عدم وجود قانون يحرم ويجرم التمييز ضدهم كما كان موجوداً في الجنوب قبل الوحدة.

بدون مقدمات

ممدوح القرمطي

أسباب ومسببات تفجير وتخريب الكهرباء والغاز والنطف أصبحت معروفة فهي إما «طفر المخربين» «وليس معهم حق القات» أو من أجل صفقة مواطني يجب أن تنزل السوق وتباع بسرعة لأنها حق نافذ أو عقود بيع النطف بأسعار تخارج أيضا نافذ أو حتى مجرد إشاعة من مسؤول في وزارة النطف بإعادة إخراج مشروع ربط أنبوب النطف من مأرب إلى شبوة والاستغناء عن خدمات علي محسن وعن قواطره التي لم ولن وعبر « أن يتم احتجازها فهي حق «الرجل الأول» في اليمن ولحكومة «الوطاف» التي راضت كل «الملائكة» بـ«غمزة» نقول لها «مابش حاجة اسمها قد بدى الوجه».

احتمالية تقسيم اليمن إلى أقاليم ترعب مسامعنا بحيث لو تحققت سيدها فرصة سانحة كل من علي محسن وعيال الأحمر واليدومي والزندانى وغيرهم ممن ذكرهم تقرير «باصرة» عن ناهي الأراضي، وسيقوم كل واحد منهم بالمطالبة بإقليمه الخاص به فمثلا الحاج علي محسن سيطلب بإقليمه الذي سيضم جبال عصر وشارع الستين ومقر الفرقة في صنعاء وفي المنطقة الشمالية الغربية وربع تهامة وإذا نسي «التباب» فسيذكره كاتب بصائر «العرشاني» الذي بدوره سيضمن بعد الوفاق لنفسه «مهزرة» عند ولي نعمته ويكون «أمين محلي إقليم علي محسن».. وعيال الأحمر سيطلبون بإقليمهم الذي يضم الحصبة وصوفان ومذبح ونصف عمران بما فيها «بادية العصيمات» والمعاشيق في عدن وعشرين ألف كيلو متر مربع في الحديدية على الأقل، وباسندوتش «يعين لو يعزز بينهم».. والزندانى سيضم إقليمه أرحب ونهم والصمغ وغيرها ليعلن دولة الخلافة منها «قا نفسه عا تخرج».. واليدومي والأنسي سيطلبون بالمكلا إقليما له وسيسيه

إقليم البرتقالة.. وغيرهم الكثير من «بني ياجوج وماجوج».. أصبح دور المؤتمر الشعبي العام حيال ما يتعرض له أعضاؤه من اغتيال ومحاولات اغتيال وإقصاء من الوظيفة كدور الشرطة في الأفلام لا تأتي إلا بعد أن يموت الممثلون والمخرج والمشاهدون «قهر»، واكتفاؤهم بالقول: «إننا في مرحلة وفاق وتمسكون بالمبادرة الخليجية ولن ننجر إلى العنف»، وعاد بعضهم يقول: «ما عندناش أומר».. أوه ما لا عندكم عاتقرجوا طلع».. وعليه قد أصبح بعض أعضاء المؤتمر الشعبي العام سواء في المجالس المحلية أو في الدوائر الحكومية «لا يعتصب بهم رأس» ونصحتنا للمؤتمر كلمتان «تكون أولا تكون».

وللحديث بقية.